في ندوة ساخنة بالجامعة أمس

د.الكبيسي يفتح ملف قرار وقف القبول بـ «التربية»

د.الكبيسي «قرار وقف القبول قرار متسرع»

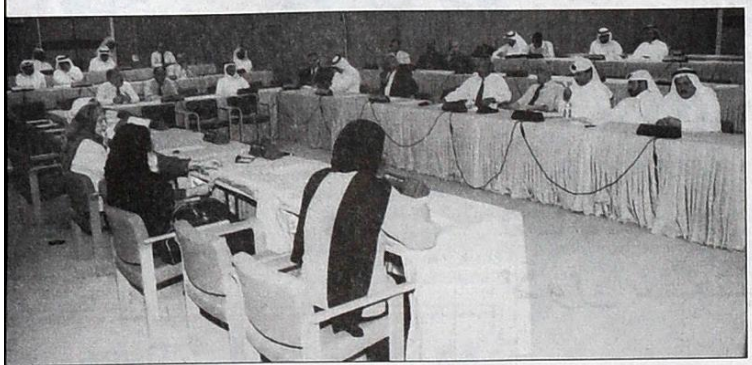

جانب من الحضور

تصوير: أيوب عبدالله

□ الدوحة - هديل صابر

أفرزت الندوة العلمية التي نظمتها كلية التربية - جامعة قطر - تحت عنوان «حوار حول جدوى سياسة وقف القبول بكلية التربية» للاستاذ الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مدير الجامعة الأسبق، العديد من المناقشات التي احدثت جدلا ساخنا بين اعضاء هيئة التدريس المهتمين بهذا القرار الذي وصفه بعض الحضور بأنه قرار متسرع ويحتاج لاعادة نظر خاصة ان كلية التربية في أي جامعة عربية أو عالمية تعتبر نواتها، كما تعتبر من أهم المؤسسات العلمية التي يقع على عاتقها مهمة اعداد المعلمين الذين سيتولون مهمة اعداد الاجيال.

وقد بدأ الدكتور الكبيسي الندوة باشارته لظاهرة نقص المعلمين القطريين من الذكور، موضحا انها ظاهرة من الصعب غض الطرف عنها، حيث انها شغلت ولسنوات عديدة تفكير العاملين بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومجلس الوزراء الموقر الذي اصدر حيالها خمسة قرارات منذ عام ٨٥ وحتى عام ٩٠م هدفت للمحافظة على مخرجات كلية التربية من الذكور بحيث يتم توجيه معظم مخرجاتها لوزارة التربية والتعليم وتشجيع خريجي كلية العلوم والانسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية للانخراط في سلك التعليم مع توفير الحوافز وقال: على الرغم من هذه القرارات إلا انها لم تثمر بسبب انتشار ظاهرة عزوف الشباب القطري عن مهنة التدريس، ولمعالجة هذه المشكلة شكل المجلس الاعلى للتخطيط عام ٩٤م - ٩٥م لجنة عليا مشتركة من وزارات الدولة المختلفة ضمت ممثلين عن وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وجامعة قطر، وديوان الخدمة المدنية، اضافة للأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط وذلك للتباحث والتدارس في احتياجات وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي من الخريجين القطريين من جامعة قطر لخطة عشرية حدد لها الفترة من عام ٩٤م - ٩٥م الى عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م وقدمت اللجنة وقتها تقريرا للمجلس الاعلى للتخطيط في «العاشر من نوفمبر ٩٤م» وكان بناء على الخطة العشرية التي اعتمدت إلا انها لم تطبق ولم تنفذ على الرغم من انها اشارت الى حاجة وزارة التربية من المعلمين والاداريين.

الخلل في مستوى المؤهلين

وعرج خلال حديثه لمحور آخر عني بظاهرة الخلل في مستوى المؤهلين تربويا حيث اوضح أن الوزارة بحاجة دون ادنى شك لمعلمين ومعلمات مؤهلين تربويا لكن مع ايقاف برنامجي الدبلوم العام في التربية والدبلوم التربية الخاصة اللذين كانا يعمل بهما لتلافي مشكلة المعلمين والمعلمات غير المؤهلين تربويا فبعد ايقافهما تضاعفت المشكلة حيث اصبح المعلمون يفتقرون للمؤهل التربوي الذي يساهم في تجويد العملية التعليمية، لذا فالجامعة بحاجة لكلية التربية ولبرامجها التي تقضي جزئيا على هذه المشكلة، وقال ان هذه المشكلة تقودنا المشكلة اعداد المعلم اعدادا تأهيليا حيث بالامكان ان يتم الاعتماد على النظام التتابعي الذي يعني باعداد الطالب المزاول لمهنة التدريس عقب تخرجه من أي كلية، امام التكاملي الذي يعني باعداد المعلم منذ دخوله الكلية حتى وقت تخرجه فمن الواضح ان النظام التتابعي غير كاف خاصة انه يمنح متلقيه الدبلوم العام وهو يحتاج لتطوير كما ان الاستمرار به سيؤدي او سيضاعف من حدة نقص المعلمين الذكور في وزارة التربية وهم يشكلون نسبة ٣٠٪ لذا.. ماهوالضمان لنا بأن يعود هذا الطالب ليتم اعداده من خلال دراسة الدبلوم العام؟ ودعا الدكتور الكبيسي لدراسة هذا القرار في ظل التضخم الحاصل في مخرجات كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية حيث اصبحت مخرجاتها تشكل عبئا على سوق العمل موضحاً أن هذه المشكلة قادت لمشكلة أخرى تمثلت في البطالة المقنعة التي اصبح المجتمع يعاني منها.

التنازل عن القرار

وقال إنه لابد من التوصل لحلول لهذه القضية الشائكة التي تؤثر على كيان المجتمع، حيث قال إن بالإمكان التنازل عن قرار وقف القبول وليس من العيب أن يتم التراجع عنه في ظل عدم تحقيق الغاية المرجوة من اقراره، واضاف أنه لابد من توجيه أكبر عدد من الطلاب للانخراط بالكلية مع تحديد القبول في الكليات الأخرى، وطالب الدكتور - كاجد الحلول - بضرورة طرح برنامج الدبلوم العام والدبلوم الخاص اللذين تم ايقافهما لما لهما من ضرورة في تأهيل المعلمين تأهيلاً تربوياً، خاصة أن النسب التي تشير إلى عدد غير المؤهلين تربوياً تفوق الـ٥٠٪، موضحاً أن سبب الايقاف غير مبرر حيث لا يوجد اقبال من القطريين على كلا البرنامجين، يجب الا يكون سبباً، لايقافهما ويجب الا يحرم المدرس غير القطري من أن ينمى علمياً وتربوياً لخدمة المجتمع القطري.

د.الإبراهيم: «النظام التتابعي» سيضمن مستوى مخرجات كلية التربية

د.عبدالعزيز كمال: قرار الجامعة بإيقاف الدبلومات.. قرار موفق!!

مداخلات ساخنة

وعلى ضوء ما القاه الدكتور عبدالله الكبيسي حول سياسة وقف القبول بكلية التربية، أفسح المجال للمداخلات التي كان بعضها يؤيد والآخر يعارض ما أتى به الدكتور الكبيسي، حيث كانت أولى المداخلات للدكتور عبدالرحمن الإبراهيم نائب مدير جامعة قطر للشئون الأكاديمية، الذي أكد أن ظاهرة العزوف عن مهنة التدريس ظاهرة عالمية ولا تقتصر على المجتمع القطري، وأشار إلى أن كلية التربية وإن اوقفت بها بعض البرامج فهذا لا يعني تحجيمها وإنما لأجل إمداد المجتمع بحاجته من المخرجات، ونوه إلى أن الجامعة عاكفة على دراسة اقرار دبلوم الطفولة وغيرها من البرامج لسد حاجة المجتمع، وحول النظام التتابعي قال إنه نظام مطبق في كافة الجامعات وهو ليس بالنظام الجديد، وقال إنه تم اقرار هذا النظام، لتحسين مستوى مخرجات كلية التربية لمعالجة الشكوى المتكررة من ضعف مخرجاتها، إلى جانب ما يعانيه المجتمع من فائض في التخصصات التربوية.

وقال إن الجامعة لم توقف القبول في الدبلوم العام ولكن هو تحت التطوير ليلبي احتياجات المجتمع، وأشار إلى عدم نجاح نظام التعليم المزدوج حيث لا مجال للازدواجية في التخصص كما كان ومازالت بعض الكليات تطرح تخصص اللغة العربية - على سبيل المثال - في كليتي التربية والإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

دراسة تشخيصية

وكانت مداخلة الدكتور عبدالعزيز المغصيب متمثلة بتساؤل حول أن التحول من نظام إلى نظام آخر في الكلية الا يستدعي دراسة تشخيصية للبرنامج السابق الذي كان مطبقاً؟ والسبب في أن هناك شكوى متكررة ومتناقلة بين الأوساط الأكاديمية عن تدني كفاءة المعلم والتي تعود للتأهيل، موضحاً أن هذا لا يمكن أن يتخذ سبباً قطعياً حيث المعلم يعيش بمجتمع والمؤثرات الخارجية كثيرة كالحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية والمناخ فهذه أمور كان لابد من أخذها بعين الاعتبار قبل التوصل لتلك النتيجة المجحفة في حق الكلية، وطالب بضرورة عمل دراسة مقارنة بين خريج درجة البكالوريوس النظام التتابعي، والنظام التكاملي ليتم وضع القرارات والحلول على ضوء النتائج.

قرار إيقاف الدبلوم موفق

أما عن مداخلة الدكتور عبدالعزيز كمال، فأشارت إلى وجود ثلاث دراسات تقييمية توضح نقاط الضعف في الكلية وفي طلابها وهي دراسات تشخيصية متداولة منذ عام ٧٩/٨٠ وعام ٨٥ وعام ٩٤ لذا لابد من طرح برنامج آخر كبديلا يظلم الطلاب المنتسبون للكلية، وأوضح أن المشكلة لا تتمثل بالقرار أو بالنظام وإنما المشكلة الأساسية تتمثل في كيفية تطبيق النظام. وأضاف حول قرار الجامعة لإيقاف الدبلوم العام في التربية الخاص، هو قرار موفق لأن كليهما لم يقدما الغرض الذي من أجله تم اقرارهما.

أجواء ساخنة

هذا وقد عقدت الندوة ظهر أمس في قاعة تكنولوجيا التعليم بأجواء ساخنة فعلاً بسبب العطل الفني الذي شل أجهزة التبريد خلال فترة انعقاد الندوة التي استمرت ساعتين، وقد تميزت الندوة بحضور مكثف من أعضاء هيئة التدريس ليقارعوا الحجة بالحجة للخروج بحلول جذرية وإن كان توقيت هذه الندوة جاء متأخراً بسبب صدور القرار والعمل به!